مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

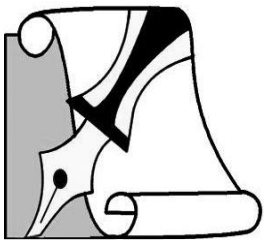

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 ــ إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 ــ الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 ــ بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 ــ إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تطورات في دور الحريديم السياسي

1 – مدخل:

لا شك بأن التوراة شكلت ركيزة أساسية في صياغة الهوية الدينية لمشروع الكيان الإسرائيلي طيلة فترة الشتات أو "الدياسبورا"، لتمنحهم شعوراً بأنهم جماعة مؤمنون لهم قوامهم التاريخي والعقدي المتواصل، ولكن هذا الوضع تغير كثيراً في عام 1768أثناء فترة التنوير "الهسكالاه " بقيادة المفكر اليهودي موشيه مندلسون الذي علّم اليهود شعار "انت يهودي في بيتك وإنسان ومواطن في مجتمعك"، وهو رأى أن في إمكان اليهودي أن يكون، في الوقت نفسه، مخلصاً لشعبه اليهودي ومواطناً جيداً في الدولة التي يعيش فيها من دون التمسك بحرفية وصايا التوراة، ما يعني التخلي عن الدين في الحياة اليومية، رغم أنها كانت رابطاً قوياً وحميمياً بين يهود المنفي.

عادت التوراة لتحتل مكانة مهمة عقب صعود الصهيونية كحركة سياسية أواخر القرن التاسع عشر، ولكنها عادت للانحسار مرة ثانية إثر تأسيس الدولة في عام 1948، ثم لتحل الهولوكوست أو "المحرقة اليهودية "المزعومة محلها في سياق تشكل الهوية اليهودية الجديدة، من غير أن ينتهي تأثير التوراة، وفيما بعد ظهرت جماعات الحريديم أو "الأتقياء "الذين عملوا على إحيائها، ويطلق إسم حريديم على اليهود المغالين في التشدد والذين يعادون الدولة ويكفرونها ويعيشون في غيتو معزول شبيه بجو يهودية شرق أوروبا التقليدي، ويتحدثون لغة اليديش .ويُقدّر أتباع هذه الطائفة بـــ 30ألف نسمة وهي تعمل على تنقية إسرائيل من الشوائب لإقامة حكم التوراة لذلك يقول فيلسوف إسرائيل ليبوفتش إن في إسرائيل شعبين لا يستطيعان

أن يعيشا معاً جنباً إلى جنب ولا أن يتزوج كل منهما من الآخر ولا أن يعملا معاً ولا أن يأكلا معاً .وهذه الطائفة ترفض أي قيمة ثقافية سواء في الماضي أو الحاضر لا يكون مصدرها التشريع اليهودي وتدعو إلى التعامل السلبي مع غير الحريديم وتعتبر المحرقة عقاباً من الرب بعد عصر التنوير اليهودي .

هنا برزت إشكالية التضارب بين الدين والدولة وبرزت مقولة أن "هناك من يزعمون أن الدين والدولة في إسرائيل هما شيء واحد، بينما هناك آخرون يعتقدون أن الدولة علمانية في جوهرها "وذلك على لسان الكاتب "موشيه شميث "عندما تعرض لقضية "الطابع اليهودي لإسرائيل"، هذه المقولة أظهرت الجانب المضطرب لعلاقة الدولة بالدين، حتى أن الناقد اللاذع للمجتمع الإسرائيلي والمفكر اليهودي الأشهر والأستاذ الأسبق بالجامعة العبرية البروفيسور "يشعياهو ليبوفيتش "كان يقول" :إن الدولة ليست دينية وليست لا دينية، ولكنها معروفة بين الجمهور على أنها لا دينية ."ومن يدقق في طبيعة عمل مؤسسات الدولة الإسرائيلية سيجد أنها تعمل بما لا يتوافق مع الشرائع اليهودية .وعلى الرغم من أن "بن غوريون "قد آمن بأن العمل الصهيونى –وليس التعاليم الدينية –هو وحده الكفيل ببناء دولة لليهود والمحافظة عليها، فإنه أدرك أهمية العامل الدينى فى دعم الفكرة الصهيونية، وفى ترسيخ أسس الدولة المنشودة .ولهذا فقد أخذ موقفًا وسطيًا من مسألة الدين فى "إسرائيل"، حيث تصدى للإكراه الدينى من جهة، ومنع أي نشاط معاد للدين من جهة أخرى، كما آمن بأن تلبية بعض مطالب المتدينين والحؤول دون فصل الدين عن الدولة كفيل بأن يضمن تأييد الأحزاب الدينية لحزبه من جهة، وكفيل بأن يخفف من حدة التوتر بين المتدينين وغير المتدينين من جهة أخرى.

وقد توصل إلى اتفاق مع المتدينين عشية قيام الدولة (إتفاق الوضع الراهن)، 1947إستجاب بموجبه إلى بعض مطالبهم، الأمر الذى قبله العلمانيون والمتدينون على حد سواء، حيث اعتبر

العلمانيون –وعلى رأسهم "بن غوريون -"أن الإتفاق سيضمن ولاء الأحزاب الدينية للدولة، كما سيكبح مطالبها، أما المتدينون فقد اعتبروا أن الإتفاقية تُحقق الحد الأدنى من مطالبهم، فضلاً عن أنها أزالت حالة الخوف التي انتابت جمهور المتدينين عمومًا من أن تسحق الدولة الصهيونية العلمانية –بمجرد قيامها -مصالحه .والدولة –بمجرد قيامها –أنهت الوضع الطائفى لليهود فى فلسطين، إذ حلت، بمؤسساتها، محل مختلف مؤسسات وهيئات الطوائف اليهودية، حيث أخذت على عاتقها –منذ ذلك الحين –مهمة تنظيم كافة الشؤون الدينية لمختلف الطوائف اليهودية من خلال سيطرتها على كل المؤسسات الدينية :الحاخامية الرئيسية، الحاخامية العسكرية، وزارة الأديان، المجالس الدينية المحلية، المحاكم الدينية، ومؤسسات التعليم الديني الرسمي .وقد استخدمت الدولة فى سيطرتها تلك التيار الصهيوني الديني، وذلك من خلال التحالف بين حزبي المفدال والماباي، ثم بين حزبي المفدال والليكود .هذا فضلاً عن سيطرة الدولة –غير المباشرة –على قطاع كبير من مدارس التيار الديني الحريدي المستقل من خلال المساعدات المالية التى دأبت الحكومات المختلفة على تقديمها لها كثمن لتأييد الأحزاب الحريدية .وقد استطاعت الدولة، بحذقٍ بارعٍ ودأبٍ متّصل، وعن طريق العديد من مؤسساتها السياسية والتعليمية والإعلامية، أن تستغل قيم ورموز وأعياد الدين التقليدى -بعد إفراغها من مضامينها الدينية وطابعها التقليدي -في تحقيق أهدافها السياسية.

إن الأحزاب الدينية ليست مجرد أحزاب سياسية فقط، فهي فضلاً عن ذلك تمتلك هيئات إستيطانية واقتصادية وإعلامية وشبابية ونسائية وسكانية وإعلامية وترفيهية، شأنها فى ذلك شأن بقية الأحزاب الإسرائيلية .وهي تسعى إلى تحويل الدولة إلى دولة تحكمها الشريعة اليهودية، مع إختلافها فى السبل إلى ذلك، فالتيار الصهيوني الديني آمن بالصهيونية واعتمد أسلوب التكيّف والتعاون معها ثم مع الدولة بعد ذلك، أما التيار الحريدي فقد تعاون جناح منه

مع الصهيونية والدولة (حزب أغودات يسرائيل والأحزاب المنشقة عنه)، في حين فضّل جناح آخر الإنعزال كليةً عن الصهيونية وعن الدولة (حركتا حراس المدينة والطائفة الحريدية).

يهود الشتات لم يقتنعوا في يوم من الأيام بإقامة دولة يهودية من دون أن يأتي المخلّص الذي سيرسله الرب من نسل داوود عليه السلام لكي يقيم مملكة الرب الشرعية بحسب زعمهم .لكن زعماء الحركة الصهيونية لم يجدوا أي صعوبة في إقناع يهود المهجر أو الشتات بالعودة الى الوطن القومي الجديد، إذ وجدوا أن النبوءات التوراتية والوعود الإلهية الموجودة في التوراة، بحسب ظنهم، وأن التعاليم التلمودية في هذا الشأن كفيلة بتغيير عقيدتهم وإقناعم بالعودة والهجرة إلى وطنهم القومي الجديد، من دون انتظار المخلص أو (المشياح) ليعود معهم، ما يعني أن أنصار الحركة الصهيونية قد لعبوا على وتر الحماسة الدينية والغريزة اليهودية بأسلوب حاذق، واستغلوا في ذلك المتطرفين اليهود بنصوص توراتية تتحدث على الوعد الإلهي وأرض الرب، ومملكة الرب، وأرض الميعاد، وجبل صهيون، وغيرها من الشعارات والمصطلحات التوراتية الاستفزازية .ما سبق يؤكد أن التوليفة المصطنعة بين الدين والسياسة قد تم استغلالها وتوظيفها لخدمة الأهداف الإستعمارية، وكان لهرتسل دور كبير في هذه العملية التلفيقية، وطبقا للمفكر المصري الراحل الدكتور عبد الوهاب المسيري مؤلف موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية " :فإن توافق العامل الديني لدى هرتسل والمصالح الإستعمارية لدى الدول الغربية كان من أهم عوامل توافق السياسة مع الدين لقيام دولة إسرائيل ووجودها."

2 – نشأة الاحزاب الدينية:

يمكن تعريف القوى الدينية الاسرائيلية بأنها تلك الجماعات التي تتبنى أفكاراً وأيديولوجيا يهودية أوعلى علاقة مباشرة بالمؤسسة الدينية اليهودية، وتسعى لإقامة مجتمع متدين ودولة

دينية شرعية. وبناءاً على ذلك فإن مفهوم القوى الدينية في إسرائيل يشمل جميع التيارات والأحزاب والحركات الدينية سواء المنظمة أو غير المنظمة، وسواء كانت داخل السلطة أم خارجها.

ينقسم المعسكر الديني، الذي يتبنى فرض الشريعة الدينية اليهودية على حياة المجتمع والدولة في كيان العدو، إلى ثلاثة تيارات أساسية، أولها :التيار الديني الصهيوني الممثل في الحكومة ألإسرائيلية، ويمثلة حزب "هامفدال "الذي تأسس سنة 1956من حزبي "مزراحي "و"هبوعيل هامزراحي "وظل يحتكر منذ ذاك الحين وحتى الثمانينيات تمثيل التيار الديني الصهيوني، وقد كان الحزب منشغلاً بالأمور الدينية حتى عام 1977وهزيمة حزب العمل أمام الليكود بزعامة مناحيم بيغن، إذ عبّر عندئذ عن هوية سياسية وأصبح يحمل شعار أرض إسرائيل الكاملة، وفي عام 1992أصبح حزباً دينياً متطرفا.

التيار الثاني هو تيار الحريديم ويلتزم أفراده نمط حياة تقشفية قائمة على الشرائع، وغالبيتهم لا تنخرط في سوق العمل المفتوحة .يمثله في الكنيست حزب يهودية التوراة "يهدوت هتوراه"، وهو حزب ديني متشدد يتشكل في غالبيته من الأشكناز "اليهود الغربيين "القادمين من لتوانيا وكانت انطلاقة هذا الحزب في انتخابات الكنيست عام 1988عندما استطاع الحصول على مقعدين .ويخضع الحزب لقيادة توراتية متمثلة في مجلس حكماء التوراة برئاسة حاخام له كلمة الفصل والنهي .والحزب يرفض بشكل مطلق فكرة الصهيونية ويرى أن "أرض إسرائيل "هي منفى حتى ظهور المسيح وقيام الدولة اليهودية .ويكرر الحزب في أدبياته المختلفة أن التوراة وليست الدولة هي التي حافظت على "شعب إسرائيل "طوال الأجيال السابقة .وهو يرفض الصهيونية ويعارض قيام كيان سياسي يجسد تقرير المصير لليهود، ويتمسك بتطبيق الشريعة اليهودية من ناحية جوهرية، وتطبيق الشريعة الدينية للتوراة عمليا، ومظهرياً، من حيث اللباس

وإطلاق اللحى، كما أنه ملتزم بتعلم التوراة ونشر تعاليمها .وقد كان هذا التيار قد تمثل على مدى سنوات طويلة بواسطة حركتين متنافستين تغذت أحداهما على حساب الأخرى هما "أغودات يسرائيل "رابطة إسرائيل و"ديغل هتوراة "راية ألتوراة .

أما التيار الثالث فيتمثل في التيار الديني التقليدي الذي يعبر عن مواقف ملتبسة حيال الصهيونية رغم أن معظم الباحثين ينظر إليه كتيار غير صهيوني، وهو التيار الممثل بحركة "شاس"، وإن كان الباحث في شؤون شاس أرييه ديان يقول إن "شاس تعتبر أن الصهيونية حركة كافرة تسعى لخلق يهودية جديدة "، وتلك المقولة الهامة التي اعتمدها الباحث لتشخيص موقع شاس قالها أرييه درعي رئيس حركة شاس السابق بعد أن بدأ ضده تحقيق بوليسي للإشتباه بتلقيه رشوة .وهو يكتب أن من شبه المؤكد أن غالبية ناخبي شاس تستصعب تعريف نفسها كرافضة للصهيونية لذلك أكد أرييه درعي أن الصهيونيين الحقيقيين هم شاس .وحزب شاس هو حزب ديني أسسه قبل انتخابات 1984الأعضاء الشرقيون في حزب أغودات يسرائيل بتشجيع من الحاخام الأكبر السابق لليهود الشرقيين 'عوفاديا يوسف 'احتجاجاً على سيطرة اليهود الاشكناز على الحزب .ويسعى هذا الحزب لإرساء الدولة وحياة المجتمع على أسس التوراة وتعاليم الشريعة اليهودية 'الهالاخاة 'ويركز على القضايا الدينية والمصالح المادية التي تخص جمهوره وخدمة المؤسسات والهيئات التابعة له، ويولى الحزب اهتماماً أقل للقضايا الخارجية والأمنية لكنه يتميز عن المعسكر الديني خصوصاً بأنه أكثر انفتاحاً على الأحزاب العلمانية والجمهور غير المتدين .يتبنى الحزب سياسة نفعية خالصة فيما يتصل بعملية التسوية، ويتخذ من هذه العملية ورقة مساومة مع اليمين واليسار معاً للحصول على التمويل اللازم لمؤسساته .وقد أصدر قادة الحزب فتوى فضفاضة تقضي بأنه إذا ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن التمسك

بالأراضي المحتلة سيؤدي إلى حرب، وأن إعادة هذه الأراضي ستؤدي إلى سلام فإنه تجب إعادة الأراضي؛ لأن حياة الإنسان مقدمة على التمسك بالأرض.

هناك أيضاً بعض الأحزاب الدينية الصغيرة مثل حركة متسادا "الحزب الصهيوني الديني" الذي تكون سنة 1984، وكذلك حركة موراشا التي انشقت عن المفدال، وقد ظهرت هذه الحركة سنة 1984نتيجة اندماج ثلاث حركات صغيرة الأولى برئاسة الحاخام حاييم دروكمان، والثانية حركة أوروت برئاسة حنان بورات والثالثة جماعة الحاخام يتسحاق ليفي من اليهود الشرقيين، وقد شاركت في حكومة الائتلاف عام 1984، ثم حلت بعد ذلك وإتسمت مواقفها بالتشدد والاقتراب من معسكر اليمين .منذ تلك الحقبة إنقسمت الأحزاب في إسرائيل إلى خمسة معسكرات اساسية هي :اليمين، واليمين المتدين، والمركز، واليسار الصهيوني، واليسار غير الصهيوني، وإن كان بعضها يتسم بأنه أحزاب فئوية تمثل فئة معينة أو مجموعة معينة تجمعها ثقافة واحدة أو حالة اجتماعية واحدة أو حالة إثنية مشتركة كالأحزاب الحريدية، وكتلك التي تنتمي إلى معسكر اليمين المتدين كما الأحزاب الدينية القومية .وهنا علينا أولاً أن نفرق بين الأحزاب الدينية القومية والأحزاب الحريدية، فالأولى تعمل طبقا لتعاليم الحاخام أبراهام كوك الذي دعم الصهيونية، وكان شريكا فعالاً في تطوير الاستيطان اليهودي في فلسطين، في حين تحفظت الثانية من صبغ اليهودية بصبغة قومية، وبعض فصائلها رفضت الصهيونية ومؤسساتها رفضاً تاماً، رغم انهما إنخرطا في السياسة الإسرائيلية، ووصلا إلى حدِّ الإبتزاز السياسي لجني منافع قصوى كما يفعل حزب شاس .والمتعارف عليه في الداخل الإسرائيلي أن الأحزاب الحريدية الأصولية المتطرفة لها طبيعة غير صهيونية، وأن بعض فصائلها تعتمد الموقف اللاصهيوني، بل وترفض وجود دولة إسرائيل، وعلى رأسها طائفة "ناطوري كارتا "

و"مريدي ساتمار"، وإن كان أغلب هؤلاء اليوم ينتهجون التيار المركزي الوسطي الذي يبتعد عن المواقف المتطرفة ويندمج في العملية السياسية الحزبية .

ناطوري كارتا، جماعة دينية انشقت عن حزب أغودات يسرائيل عام 1935وتعني بالآرامية "حراس المدينة "، وتمتاز بأنها معادية للصهيونية وتنعزل عن اسرائيل كونها تمثل قمة الغطرسة، كونها انتهكت العهود التي قطعها اليهود مع الرب قبل الخروج، وهي أن لا يسببوا لأمم الأغيار، الذين يقيمون بين ظهرانيهم الضرر وأن لا يحاولوا احتلال أرض اسرائيل وأن لا يتعجلوا الخلاص وقد برزت الحركة بقوة بعد توجيه رسالة إلى الوسيط الدولي الكونت برنادوت حملت نفحة دينية تعارض إنشاء دولة إسرائيلية .رفضت هذه الحركة الاعتراف باستقلال دولة إسرائيل، ورفضت الاعتراف بالقوانين التي وضعتها، وأعلنت أن أعضاءها لن يدافعوا عن الدولة إذا ما تعرضت للهجوم .كما أبدت الحركة رغبتها بتدويل القدس والعيش مع دولة فلسطينية واعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، كما أرسلت وفداً لتقديم التعازي بوفاة الإمام الخميني لمواقفه المعادية للحركة الصهيونية .يُعدّ **الحاخام موشيه هيرش** من أشهر رجالات هذه الطائفة وسكرتيرها، ويقول إن الصهيونية تتعارض تماما مع اليهودية، فالصهيونية تعرّف الشعب اليهودي باعتباره وحدة قومية وهذه هرقطة، وقد تلقى اليهود وعداً من الرب لا لكي يفرضوا عودتهم إلى الأرض المقدسة ضد إرادة سكانها وإن هم فعلوا ذلك فإنهم يتحملون نتائج فعلتهم .والتلمود يقول أن هذا الانتهاك سوف يجعل من لحمكم فريسة للسباع في الغابة ولذلك فإن المذبحة الكبرى ستكون نتيجة حتمية من نتائج الصهيونية، ويعتقد هيرش أن في وسع اليهود أن يعيشوا في ظل الدولة الفلسطينية حسبما يريدون .بالنسبة لموقف بن غوريون أول رئيس حكومة إسرائيلية فإنه أكد أنه لا يستطيع "معاقبة أبناء هذه الطائفة لأن أفعالهم تنبع من إيمان ديني عميق وليسوا من مخالفي

القوانين بالمعنى المألوف كما أنهم يمثلون عالماً انحدر معظم اليهود منه وهو عالم الأجداد الذي عرفناه منذ الطفولة."

لقد سعت الأحزاب الدينية وعلى الأخص الحريدية منها منذ نشأتها، لاستغلال طبيعة الشارع الإسرائيلي وإبتزاز الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، فرغم أنها لا تؤمن بالدولة ولا بالصهيونية، فإنها إضطرت لإظهار عكس ذلك لتبدو وكأنها تؤمن بهما لجلب منفعة خاصة بها وبأتباعها، لذلك سعت للتأثير على صانع القرار في تل أبيب، وكان النموذج الأبرز على الإطلاق هو حزب "شاس "الأكبر تأثيراً على الناخب الإسرائيلي.

تدعو الأحزاب الصهيونية الدينية الأرثوذكسية إلى ارتقاب عودة المسيح المنتظر كي يقود اليهود صوب فلسطين من أجل إقامة مملكة إسرائيل، فكانت بداية هذه الأحزاب منذ نهاية القرن الثامن عشر وتطورت بعد حرب 1967. تنطلق الأحزاب الدينية المسيحانية (نسبة للماشياح المنتظر (من الأرثوذكسية المتشددة والمعارضة للصهيونية وترى في الصهاينة أنهم لم يقبلوا السيادة السماوية ولا الإرادة الالهية، وترى أنها قادرة على تحقيق السلام لليهود وإنقاذهم .وتنظر هذه الأحزاب إلى الخلاص المسيحاني الذي لا يمكن أن يتم بوسائل بشرية، وتطالب الأحزاب الدينية بتعديل قانون من هو اليهودي، والحفاظ على حرمة يوم السبت وعدم القيام بأي نشاط إلا وفق استثناءات شرعية، وتوفير الأموال للمؤسسات الدينية، وتوفير الشقق للشبان المتدينين، وتحريم استخدام لحم الخنزير، ومكافحة الإباحية والرذيلة، وتوسيع صلاحية القضاء الشرعي، وتعديل القانون لمنع الإجهاض إلا بموافقة حاخام، وسن قانون لتشريح الجثث وزراعة الأعضاء وسن قانون لمنع التحريض ضد الدين، وفرض قيود على عمليات التنقيب على الآثار، وأن يتم التحويل الديني على أيدي حاخامات معتمدين، وإلغاء نظام التوقيت الصيفي، والالتزام بالقواعد الدينية فيما يخص الميلاد والزواج والطلاق، والفصل بين الجنسين

في قاعات المدارس والسينما، ومطالب اجتماعية تتعلق بالمنح ومخصصات الأبناء وإعفاء المتدينين من الخدمة العسكرية، ومساواة خريجي المعاهد الدينية بالمسرحين من الجنود.

والجدير بالذكر أن القوة التمثيلية للأحزاب الدينية ظلت مستقرة وشبه ثابتة إلى حد كبير، وذلك خلال الفترة من عام 1949إلى عام 1992، إذ ظلت تحصل على نسبة تتراوح بين 11%)و (16%من جملة الأصوات الصحيحة فى الدورات الإنتخابية المختلفة، الأمر الذى مكنها من أن تحتل ما بين (13)و (18)مقعدًا فى الكنيست .وفى إنتخابات العام 1996، وصلت قوتها التمثيلية إلى حد لم يسبق له مثيل، حيث أحرزت –مجتمعةً -ما يربو على (19%) من جملة الأصوات الصحيحة، الأمر الذي مكّنها من الحصول على (23)مقعدًا فى الكنيست .وفى الإجمال، شكلت الأحزاب الدينية –دومًا -القوة الثالثة فى الكنيست بعد أحزاب اليسار وأحزاب اليمين .كما أن مطالب الأحزاب الدينية، التي ما انفكت تتقدم بها إلى الأحزاب الكبيرة التي يُكلف قادتها بتشكيل الإئتلافات الحكومية، قد تمحورت حول نوعين رئيسين من المطالب، هما:

– 1تعديل قانون "من هو اليهودي؟ "بحيث يجعل عملية إعتناق الديانة اليهودية من شأن الحاخامات الأرثوذكس فقط.

– 2المحافظة على إتفاقية الوضع الراهن، ومراعاة القيم والتقاليد الدينية، وتعزيز التعليم الديني، وضمان إستمرار تدفق الدعم المالي الحكومي للمؤسسات والمدارس الدينية .وبجانب هذين النوعين من المطالب ثمة مطالب أخرى سعت الأحزاب الدينية إلى تحقيقها، فقد نادى حزب المفدال بالحفاظ على الأراضي التي احتُلّت عام 1967لأن لليهود حقًا تاريخيًا مقدسًا فى كامل "أرض إسرائيل "، كما طالب بتعميق الطابع الديني للدولة، ودعم مكانة الحاخامية الرئيسية والمؤسسة القضائية الحاخامية، وأيّد خدمة طلبة المدارس الدينية فى الجيش .أما الأحزاب الحريدية فقد انصبّ إهتمامها على شؤون العلاقة بين الدين والدولة، حيث دعت إلى

حل كافة المشاكل التى تواجهها الدولة وفق روح ومبادئ التوراة، وإلى إستمرار تدفق الإعتمادات المالية الحكومية على المؤسسات الحريدية، وعارضت تجنيد طلبة المدارس الدينية وكذا الفتيات الأرثوذكسيات فى الجيش .وقد أضاف حزب شاس إلى ذلك مطلبًا جديدًا قوامه تحقيق العدالة الإجتماعية، وتخفيف الأعباء عن كاهل الفئات الفقيرة، ودعم ما يسمى بمدن التطوير.

3 – متدينون ضد الدولة:

توجد حركات وجماعات لا دينية معارضة للصهيونية، وأهمها:

أ –**حركة حباد الحسيدية** ، وهى حركة دينية حسيدية مقرها الرئيسي في مدينة نيويورك، تناصب التيارات اليهودية المختلفة فى الولايات المتحدة العداء، بل وتخوض صراعًا عنيفًا مع جماعات أرثوذكسية حسيدية أخرى مثل طائفة ساطمر الحسيدية .والحركة لا تعترف بالصهيونية لأنها تتناقض مع التوراة وتستعجل الخلاص، غير أنها راحت –منذ عام 1995- تقترب شيئًا فشيئًا من الدولة الصهيونية حتى اعتبرت الدولة مبادرة إلهية ومرحلة من مراحل الخلاص، لا ينقصها سوى حكم التوراة .وللحركة نفوذ كبير فى الحياة السياسية في "إسرائيل"، فعلى الرغم من أن أتباعها في "إسرائيل "لا يُشكلون قائمة حزبية مستقلة، إلا أنهم يُشاركون في الإنتخابات لتأييد الحزب الديني الحريدي الذي يحدده زعيم الحركة، والذي غالبًا ما يكون حزب أغودات إسرائيل .وقد كانت لزعيم الحركة السابق الحاخام من لوبافيتش "شنيورسون " مكانة مرموقة فى الحياة السياسية في "إسرائيل"، ولدى العديد من كبار قادة الأحزاب الكبيرة، ولعل ما حدث عام 1988يدلل على ذلك .وفوق ما تقدم، للحركة مواقف متشددة تجاه مسألة الأراضي المحتلة، فهي ترفض فكرة الأرض مقابل السلام، وتطالب بضم هذه الأراضي وطرد

العرب، بل وقتلهم .كما أيدت الحركة نشاطات غوش أُمونيم لأنها ترى أن إستيطان "أرض إسرائيل "شرط لا غنى عنه لظهور المسيح .ويخدم أتباع الحركة فى الجيش، ويتقربون من العلمانيين طمعًا في توبتهم بإعتبار أن ذلك، أيضًا، شرط لقدوم المسيح.

ب –حركة الطائفة الحريدية، وهى حركة تتشكل من تآلف عدة جماعات حسيدية، وتؤمن بعدة أسس تدور حول عدم الإعتراف –نهائيًا -بالصهيونية، ومقاطعة مؤسسات الدولة بشكل مطلق، بل ومعاداة حزب أغودات إسرائيل لتصالحه مع الصهيونية، ولهذا لا تشارك الحركة فى الإنتخابات، ولا تتلقى أموالاً من الحكومة، وينحصر نشاطها فى الإحتجاج على تدنيس حرمات التوراة، ومحاربة إنتشار الإباحية والرذيلة .وقد أثبت واقع الحال، فى "إسرائيل "أن الدولة استطاعت –بمؤسساتها وإمكانياتها -أن تُحد من نفوذ هذه الحركة ونشاطاتها ذلك لأن عدة جماعات –من الجماعات المنضوية تحت لوائها -تُفضل أموال الدولة على البقاء داخل الحركة.

ج –حركة حراس المدينة، وهى حركة حريدية منشقة عن حركة أغودات إسرائيل عام 1935 بعد تصالح هذه الأخيرة مع الصهيونية، ولذلك فهي لا تعترف بالصهيونية، ولا تتعامل مع مؤسسات الدولة، بل وتنعزل كليّا عنها، فالصهيونية –حسب معتقدات ناطورى كارتا -واحدة من أخطر المؤامرات الشيطانية على اليهودية، بل إن الصهيونية والنازية ينبعان من مصدر واحد هو القومية التي ظهرت فى أوروبا .أما الدولة، فهي ثمرة المروق من الدين، وإنتهاك لتعاليم التوراة، ومن صنع ثلة من الكافرين .وتؤمن الحركة بأن اليهود جماعة دينية وليسوا شعبًا بالمعنى الذي قدمته الحركة الصهيونية . ولأن المسيح هو وحده الذي سيقوم بمهمة جمع شتات اليهود، فإن العلاقة بين اليهودي وأرض الميعاد –حتى وقت قدوم المسيح –هى علاقة روحية قلبية .ولهذا كله فإن نشاطات الحركة تنحصر في الإحتجاج على نشاطات الدولة، وفضح ممارساتها المناقضة للتوراة، وقد نددت الحركة بإحتلال الأراضى العربية، وغزو

لبنان، واعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل .ويبتعد أتباعها عن كل أشكال الحياة العلمانية، ولا يتعاملون مع كافة مؤسسات الدولة، بل ويرفضون زيارة حائط "المبكى "لأن القدس فتحت عُنوة، كما تنشط الحركة دعائيًا فى الولايات المتحدة بهدف إيضاح أن اليهودية والصهيونية أمران منفصلان.

– 4الحريديم والعنف:

المسؤولون السياسيون الكبار من العرب والأجانب عن عار الهزيمة الفاجعة عام 1967، المسماة تهرباً من المسؤولية بالنكسة، لا يتحملون المسؤولية عن ضياع الأراضي العربية فحسب، بل إنهم أسهموا في تغذية غرور التطرف الصهيوني الجنوني في شقّيه، القومي والديني .وبالتالي شكلت نتيجة الحرب أهم محفّز لانطلاق المشروع الاستيطاني اليهودي السرطاني في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان .فبعد الحرب مباشرة، شرع الشباب المتحمس من المتدينين القوميين اليهود بشكل خاص، بتشجيع من مرجعياتهم الدينية، بتنظيم المظاهرات التي تطالب الحكومة الإسرائيلية بإطلاق أيدي العصابات اليهودية الاستيطانية في الأراضي المحتلة .وبفضل حالة الثقة والإعتداد بالنفس التي غذّتها نتائج الحرب، نظم المتدينون القوميون حملات للتوقيع على عرائض، تطالب ببدء الاستيطان في الأراضي المحتلة، وانضمت للتوقيع عليها شخصيات علمانية، في مقدمتها الشاعر موشيه شامير .وحرص الحاخام تسفي كوك، نجل الحاخام أبراهام كوك، الذي تولى قيادة المتدينين القوميين بعد وفاة والده، على التحريض على الاستيطان في هذه الأراضي، حتى لو تطلّب الأمر تحدّي الحكومة .ومن أهم إسهامات كوك رفعه شعار "لن تقيموا لن تسكنوا "، أي إنه، في حال لم يبادر المتدينون القوميون إلى إقامة المستوطنات في أرجاء الأراضي العربية المحتلة، لن يتمكنوا من بسط

سيطرتهم على "أرض الأجداد وإقامة مملكة إسرائيل "المزعومة، كما ارتسمت في المصادر الدينية المزيفة .وجاء في إحدى رسائله إلى أتباعه " :لنا هذه الأرض، فلا توجد أرض عربية، هذه أرض إسرائيل، وهي تمثل تراث الآباء الخالد، وهي تابعة لحكم إسرائيل، بجميع حدودها، كما وردت في التوراة ."وسرعان ما تحولت شعارات الحاخام كوك إلى مبادئ عمل لأنصاره المتحمسين من حركة "غوش إيمونيم "كتلة ألايمان (التي تولت عملياً المسؤولية عن إقامة المستوطنات في جميع أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة .ومن المفارقة أن حرب 67عززت الفضاء الديني في إسرائيل بشكل جذري، حيث أسهمت في دفع مزيد من العلمانيين نحو التدين. ولعل ما حدث مع الشاب، إيفي إيتام، الذي ولد لعائلة علمانية يجسد مثالاً لتأثير نتائج الحرب على توجهات الشباب اليهودي نحو التدين .ويقول إيتام هذا، الذي أصبح فيما بعد جنرالاً في الجيش وزعيماً لحزب "المفدال "القومي الديني ووزيراً عنه في حكومات عدة، إن نتيجة حرب 67كان لها بالغ الأثر في تحوله إلى الدين، وعزّزت دافعيته لمواصلة الانخراط في الجهد الحربي، حيث آمن أنه بالتحول للتدين ستقضي إسرائيل على أعدائها .وقد عززت الحرب أيضاً من مكانة الدين، كعلامة ثقافية قومية مميزة، حتى لقطاعات من العلمانيين .وكما يقول عالم الاجتماع الصهيوني، سامي سموحا، إنه قد توطدت أركان "ثقافة جديدة "في إسرائيل، تقوم على اتّساع دائرة ممارسة العلمانيين الطقوس الدينية والتوجه إلى الكنس والتعلق بالتراث الديني .ولا تهدف هذه القطاعات من العلمانيين للتعرف فقط على التراث الديني، وإنما رغبت، أيضاً، في بلورة الهوية الثقافية المميزة لديها في شقّيها الشخصي والجماعي .وقد برزت بعد الحرب معاهد وكليات كثيرة تهدف، بشكل أساسي، إلى إطلاع الشريحة اليهودية العلمانية على الدراسات الدينية، وتعليم أصحابها التراث اليهودي، حتى في جوانبه "الصوفية ."في السياق نفسه خطا وزير التربية والتعليم الإسرائيلي، نفتالي بينت، خلال مشاركته، مؤخراً، في

مهرجان صندوق دعم وتعزيز تعليم اليهودية، في قيسارية، خطوة إضافية نحو تعزيز التصورات الدينية اليهودية لمستقبل دولة الاحتلال .وأعلن خلافاً لشعاره المرفوع منذ تولّيه منصبه الوزاري، بوجوب رفع مستوى تعليم العلوم والرياضيات في إسرائيل لأنهما السلاح لمواجهة المستقبل، واعتبر أن تعلم اليهودية وشرائعها أهم من العلوم والرياضيات .

وفاجأت تصريحاته عدداً كبيراً من الإسرائيليين ممن ظنوا أن الصهيونية الدينية لن تقدم، على الأقل حالياً، على رفع شعارات يلوح بها اليهود الأصوليون من الحركات الحريدية، والذين يرفضون أن تشمل مناهج التعليم لأولادهم في المدارس المواضيع العلمية المختلفة .ويردد هؤلاء الإدّعاء التقليدي بأن كراسة التوراة وحدها كفيلة بحماية "شعب إسرائيل"، كما حمته على مر الزمن والأجيال الماضية.

لم يكن تأثير الأحزاب الدينية القومية ملموسا على المستوي السياسي قبل حرب عام 1967، فهي كانت تهتم فقط بالجوانب الدينية والإجتماعية والتعليمية، ولكنها إضطرت للخروج إلى الميدان السياسي بعد أن بدأ حلم "إسرائيل الكبرى"، من النيل إلى الفرات، يطفو على السطح، فاستغلت الحركات الحريدية الأصولية تلك الفرصة للتعبير عن نفسها، بأن توسعت في خدمة المجتمع المتدين والحريدي بشكل خاص، ما أدى إلى نشأة حزب جديد يعبر عنها ممثلاً في حزب "شاس "الذي شكل أنموذجاً تطبيقياً لحالة الإبتزاز السياسي لدى الأحزاب الدينية الحريدية .وطيلة عقدين من العمل السياسي لم يسع شاس للإشتراك في انتخابات الكنيست أو حتى الموافقة على تولي بعض الحقائب الوزارية إلا من أجل الحصول على منافع خاصة، كزيادة مخصصات مالية والمساعدات المختلفة، ليقدمها خدمة لأتباعه وناخبيه، فاشترك في الإئتلافات الحكومية المختلفة وفق شروطه الخاصة، ما جعله يتنازل عن مبادئه وأفكاره الحريدية المتعصبة، فصدرت عنه بالتالي الفتاوي التي تؤكد صهيونيته وقوميته في مخالفة

صريحة للأفكار التي تربى عليها حاخامات الحريدية .على هذا الأساس لا جدال في أن الوضع العام في إسرائيل يشير إلى سيادة النهج الديني المهيمن على أجهزة الدولة والحكومة ولذلك جاءت مشاركة الأحزاب الدينية في كل الحكومات الإسرائيلية منذ قيام إسرائيل وحتى اليوم، بغض النظر عن أسماء الأحزاب التي شاركت في الائتلافات الحكومية، مما أكد استمرارية وجودها قرب مراكز صنع القرار السياسي وإسهامها فيه بصورة أو بأخرى، مما ساعدها على المحافظة على الطابع اليهودي للدولة، وإن لم تكن مشاركة الأحزاب الدينية في الحكومات المختلفة سوى من خلال توليها بعض الحقائب الوزارية الهامشية، التي لها علاقة بالتنشئة الوطنية والدين والشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى المؤسسات التعليمية، ما هيّأ لها فرصة السيطرة على الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، ومكّنها من فرض تصوراتها للهوية السياسية والروحية للدولة، ومكّنها من المساهمة في تنشئة أجيال من الشباب اليهودي المتعصب، الذي فتح أمامها فرصة تحقيق بعض أهدافها ومنافعها السياسية .وقد استفادت الأحزاب الدينية بالفعل من سيطرتها على وزارة الداخلية والشؤون الإجتماعية في تقوية موقعها داخل المجتمع والدولة، كما واستغلت هذه الوزارات لتطبيق المعايير المتشددة للتهويد، وتقرير حقوق المواطنة والحصول على الدعم والمعونات، لذلك أبدت درجة من الإنفتاح السياسي على الحكومات الإسرائيلية سواء العمالية أو اليمينية التي شاركت فيها، مما يشير إلى نوع من الانتهازية السياسية والبراغماتية في تصرفاتها، الأمر الذي يتناقض مع شعاراتها الدينية المتشددة .

إن التخلص والإنتقام من التمييز ضد اليهود السفارديم الذي مارسته القوى العمالية من الاشكنازيم في السنوات الأولى لقيام الدولة، كان بمثابة العامل الرئيس الذي أدى بالأحزاب الدينية الحريدية بشكل خاص للإتجاه نحو اليمين المتطرف، فقامت بتأييد الإئتلاف مع

الحكومات اليمنية بقيادة الليكود، بل وتأييد انتخاب رئيس للوزراء منه، كنتنياهو وشارون، على حساب حكومات العمل، فهي ترى أن حزب الليكود أكثر تعاطفاً مع الشؤون الدينية من حزب العمل، وكذلك بسبب الرشاوى التي قدمها اليمين المتطرف إلى الجماعات الدينية في مجال زيادة عدد طلاب المدارس الدينية الذين تم إعفاؤهم من الخدمة العسكرية بسبب تكريس حياتهم لدراسة الشريعة اليهودية.

على الرغم من أن يهودية الدولة في كيان العدو أمر مفروغ منه، طبقا لما جاء في "وثيقة إعلان الاستقلال "التي أذاعها دافيد بن جوريون من مقر الجمعية التأسيسية اليهودية في تل أبيب، إلا أن أول تشريع قانوني لتعريف إسرائيل علي أنها "دولة يهودية "لم يصدر إلا في عام 1965، عقب إعلان تأسيس "حركة الأرض "الفلسطينية التي لا تعترف بإسرائيل على الإطلاق، وفوجئ يومها النظام القانوني الإسرائيلي بعدم وجود أي نص يمنع أي حزب أو جماعة أو فرد الترشح للإنتخابات حتى لو كان لا يعترف بدولة إسرائيل لليهود.

لقد كشفت دراسة جديدة لمعهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية الإسرائيلية أن الحريديم في إسرائيل من أكثر الفئات ميلا إلى العنف وخرق القانون فيما يتعلق بما يسمى بالعملية السلمية تحديدا كما أن الشرائح الأصولية الحريدية هي صاحبة المواقف الأكثر يمينية وتطرفاً في هذا المجال .وتعكس إستطلاعات الرأي حالة الخوف والهلع من الحوادث التي قد تؤدي إلى حرب أهلية فأكد (57%)من المستفتين شعورهم بالخوف والهلع من حوادث حرب أهلية على خلفية عدم التسامح الديني و (90%)على خلفية عدم التسامح بين اليمين و اليسار و (85%)على عدم التسامح بين العلمانيين و المتدينين و (85%) على عدم التسامح الطائفي .وهذا الواقع يزيد من أزمة الليكود الحاكم في المجتمع الإسرائيلي في حال لم يتحرك لمواجهة هذه النزعة التي تربط القومية اليهودية بالخلاص الديني، كما تجلت في تصريحات زعيم حزب البيت اليهودي

الوزير نفتالي بينيت، ورؤية هذا التيار لدور ومستقبل الصهيونية كأداة إلهية لتقريب الخلاص، بحسب تعبير المؤسس الفعلي لهذا المعسكر، الرابي هكوهين كوك .وفي هذا السياق يبدو اهتمام الجهاز الحزبي الإسرائيلي بأكمله في المرحلة الراهنة مختلفا تماما عما كان معهودا عنه في السابق، فبدلا من الخوض في خلافات حول اليمين واليسار، بات الجدل والخلاف يدور حول الهوية اليهودية في مواجهة الهوية الإسرائيلية .وبالتالي دارت الانتخابات الإسرائيلية الاخيرة حول طابع الهوية الاسرائيلية نفسها، بمعنى هل إسرائيل هي أولا دولة ديمقراطية، أم دولة يهودية؟ والواقع انه في معسكر اليمين دار التنافس بشدة ووضوح حول من هو يهودي أكثر، بينما في معسكر "الوسط -يسار "دار التنافس حول من هو إسرائيلي أكثر .وعلى هذا الاساس لم يحصل انتقال جمهورمصوتين من معسكر إلى آخر، بسبب هذا الفصل القاطع في تعريف الهوية الانف الذكر .فالمعسكر اليهودي يجذب وينجذب نحو القطب الإثني الديني الايديولوجي، بينما المعسكر الإسرائيلي يجذب وينجذب نحو القومية المدنية .ويتمسك معسكر الوسط -يسار بوجهة نظر مدنية لدولة إسرائيل، من شأنها أن تسهّل الامور على كل من هو غير متشبث بيهوديته .ووجهة النظر هذه، يتم طرحها في ظل أجندة رفاه عالمية، وهي تنعكس في حملة الاحتجاجات الاجتماعية، التي أبرزت الفوارق بين يمين قومي ديني وبين يسار مدني اقتصادي .بالتالي فوجهة نظر اليمين، بحسب المراقبين، هي أن إسرائيل أولا وقبل كل شيء دولة يهودية، تابعة للشعب اليهودي، وهذا يعني انها يهودية بالمفهوم الديني، وليس فقط القومي .وقد فهم نتنياهو بانتهازيته المعهودة أن منافسته الكبرى في المعركة الانتخابية انما تدور حول اكتساب اصوات المصوتين للأحزاب الدينية، وأولها تحالف "البيت اليهودي ." وهو عمليا خاطب هذا الجمهور بقوله :إذا أردتم إسرائيل يهودية فصوّتوا لنتنياهو، لان إسرائيل هي قومية وأيضا قومجية ودينية .وفي هذا السياق لا بد من الانتباه إلى التغيّرات الأيديولوجية

والدينية التي حصلت في الأحزاب الدينية .فبحسب وجهة النظر القديمة، نجد إن الأحزاب الدينية، وتلك الدينية المتزمتة)الحريديم(، لم تكن موزعة بين يمين ويسار، ولم تكن تهمها المسألة السياسية أو الاقتصادية، طالما أنها تتلقى الميزانيات والمساعدات والتسهيلات لجمهورها ومؤسساتها .وهذا يبدو صحيحا حتى التسعينيات من القرن الماضي، لكن بعدئذ بدأت التحولات، ومن ثم راحت تتفاقم وتحتد أكثر فاكثر في السنوات الأخيرة.

على هذا الأساس بدأت الأحزاب الدينية تتحوّل إلى بيضة قبّان تعمل فقط لصالحها وصالح أحزاب اليمين المُتشدّد، وحتى المُتطرّف بحيث باتت هذه الأحزاب تموضع نفسها على يمين حزب الليكود، بوجهة نظر ترى أن إسرائيل دولة يهودية صرفة، بينما ديمقراطيتها لا يجب أن تكون إلا بموجب مقاييسها ومعاييرها فقط .وهكذا لم يعد في الحلبة الحزبية الإسرائيلية أي شيء يسمى بالوسط، في حين أن أي أمل في تغيير الحكم إنما يجب أن يمر عبر الوسط، لأن الوسط هو المنطقة التي يمكن من خلالها انتقال الأصوات من اليسار إلى اليمين وبالعكس .

ولذا، نما في إسرائيل تكتل لأحزاب الوسط، إلا أننا نرى بروز الشخصنة في أحزاب الوسط هذه، بمعنى أنها أحزاب تقام حول شخصية محورية ما، مثل يائير لبيد، الذي أقام حزب "يوجد مستقبل"، وبيني غانتس، الذي أقام حزب "مناعة لإسرائيل"، وموشيه كحلون الذي أقام حزب "كلنا"، وأورلي ليفي -أبكسيس، التي أقامت حزب "غيشر جسر"، وتسيبي ليفني، التي أقامت حزب "الحركة ."والجدير بالذكر هنا ان مؤيد حزب العمل لا يمكن ان ينتقل مباشرة ليصوت لحزب الليكود، لكنه قد يفعل هذا ويصوّت لحزب غانتس أو لحزب أبكسيس، ومثل هذه الأحزاب باتت هي الإطار الذي يحدد من هو رئيس الحكومة، وبرغم ذلك، فإن هذا ليس وسطا، ولا يوجد وسط في إسرائيل، لأن كل الأحزاب هي إما يمين أو يسار .وهذا يمكن رؤيته في ثلاثة مواقف للأحزاب :مسألة الهوية، والمسألة الاقتصادية الاجتماعية، والمسألة السياسية

الأمنية .وتقريبا لا يوجد في كل الأحزاب مواقف وسط في هذه الملفات الثلاثة .فمثلا حزب "كلنا"، بزعامة وزير المالية موشيه كحلون، هو حزب يميني واضح ويتمسك بمقولة "لا يوجد شريك "في الطرف الفلسطيني، وهذا الحزب يتمسك بنظرة اقتصادية نيوليبرالية، تؤيد سياسة دعم الشرائح الفقيرة جدا .ومن حيث الهوية، فهو يؤيد قانون القومية، على حساب المساواة العامة وعلى حساب حقوق الأقليات.

في المقابل، نجد ان حزب "يوجد مستقبل"، وعلى الرغم من تصريحات رئيسه يائير لبيد، قاد خلال مشاركته في حكومة نتنياهو، في الفترة بين 2015 -2013، سياسة اقتصادية يسارية، أيدت تدخل الدولة لصالح المستشفيات الحكومية، وجهاز التعليم العام، والرفاه الاجتماعي، إلى جانب دعم موقف العودة الفورية إلى طاولة المفاوضات مع الفلسطينيين والدول العربية المعتدلة .أما من ناحية الهوية، فقد اعترض هذا الحزب على قانون القومية، وقاد وجهة نظر إسرائيلية، وليست إثنية دينية ضيقة.

اما بالنسبة لأحزاب الوسط فانها تعبر عن عملية تحول أخرى، مرّت بها الحلبة الحزبية الإسرائيلية والعالمية، وهي الشخصنة .فقد كان هناك أحزاب كانت أيديولوجية ثم تبنت نمطا مشابها، مثل حزبي شاس ويهدوت هتوراة، وأحزاب المهاجرين الجدد باتت أحزاب الشخص الأول، كما هو حال كحلون ولبيد وغانتس وأبكسيس وليفني .ولا نجد في هذه الأحزاب من يتكلم مطلقا عن الأيديولوجيا، بل ان كل شيء فيها شخصي .وهؤلاء ألاشخاص انما تحركهم فقط شهوة الوصول إلى السلطة .والملفت ان عملية الشخصنة هذه مرّت بها أحزاب أيديولوجية من اليمين واليسار في السنوات العشرين الأخيرة، وهذا يبرز بشكل خاص في الليكود، إذ إن نتنياهو جعل حزب الليكود باكمله في قبضته .وهو نقل الليكود من كونه حزبا ليبراليا قوميا، إلى حزب شعبوي يخص المحافظين الجدد .علما انه خلال التسعينيات من القرن الماضي،

كان نتنياهو و "أمراء الليكود" يعتبرون انفسهم أبطال الديمقراطية والليبرالية . لكن أين هم اليوم؟، أين إيهود أولمرت، دان مريدور، بنيامين بيغن، تسيبي ليفني؟ كلهم تم رفسهم إلى خارج الليكود، بمن فيهم بيغن، الذي ضعفت قوته السياسية كثيرا في السنوات الأخيرة، لأنه ظهر كديمقراطي ليبرالي .وفقط نتنياهو هو الذي بقي من هذه المجموعة، لكنه منذ ذلك الحين مرّ بتحولات كثيرة، من وجهة النظر الديمقراطية الليبرالية، إلى مقولة أن السلطة تعني أن على الوزراء أن يعبّروا عن رغبة الشعب، ولذا فإن من يعترض على وجهة نظر الوزراء، يعترض على الديمقراطية .وعلى أساس وجهة النظر التي تبناها نتنياهو، بات أمثال أييليت شاكيد وياريف ليفين قادة، وهؤلاء يطالبون بفسح المجال أمامهم ليحكموا .وهذان الإثنان قادا سلسلة قرارات حكومية ومشاريع قوانين، تنقل الكثير من القرارات وصياغة العمل الجاري من أيدي الطواقم المهنية إلى أيدي السياسيين، مثل أن يكون بقدرة الوزراء تعيين نواب مديرين عامين للوزارات، إذ إنه معروف أن منصب المدير العام هو بقرار من الوزير، بينما نواب المدير العام هم الطاقم المهني المسؤول الثابت في الوزارات، ويتم تعيينهم بناء على عطاءات وبحسب مواصفات مهنية دقيقة .كما بادر شاكيد وليفين إلى طرح مشروع قانون يجعل من صلاحيات الوزير تعيين المستشار القانوني للوزارة، برغم أن تعيينه يتم من خلال لجنة مهنية . كما سعى نتنياهو وحكومته إلى إلغاء لجنة التعيينات الكبرى، التي توصي الحكومة بشأن أهلية التعيينات الكبيرة في جهاز الدولة .ومن أجل أن تضمن شاكيد جهازا قضائيا مناسبا لسياسة حكومات اليمين الاستيطاني، فقد عملت كثيرا لفرض تعيينات قضاة في المحاكم الإسرائيلية، لكن بشكل خاص في المحكمة العليا، ممن هم محسوبون على اليمين الاستيطاني .وهكذا بات 3 قضاة من بين 15قاضيا في المحكمة العليا من المستوطنين.

شاكيد وليفين لم يكونا وحدهما، بل هناك أيضا وزيرة الثقافة ميري ريغف، التي بادرت إلى مشروع قانون عُرف باسم "قانون الولاء"، ويشترط دفع الميزانيات للفرق والمؤسسات الفنية الثقافية بقدر ما أن أداءها يتماشى مع السياسات الإسرائيلية .في حين أن وزير التربية والتعليم نفتالي بينيت طالب الجامعات بأن تضع أسساً لما أسماه "أخلاقيات عمل"، تحد من حرية التعبير في الأكاديميا الإسرائيلية، على ضوء تعالي أصوات منتقدة في جهاز التعليم الإسرائيلي للسياسات الإسرائيلية، على مختلف الصعد.

– 5موقع الحريديم في التعددية الحزبية:

تعكس التركيبة السياسية والاجتماعية في إسرائيل ظاهرتين أساسيتين هما :تحول المجتمع إلى اليمين واليمين الاستيطاني، واستمرار حالة التشرذم الحزبي والسياسي، وإن جرت عمليات تكتل بين بعض الأحزاب التي حافظت على بنيويتها المستقلة داخل كل تكتل .وترتبط هذه التركيبة بشكل بنيوي بالسياق التاريخي الاستعماري للمجتمع المستورَد من الخارج (المهاجرون اليهود)، وبالديناميات الداخلية، وفشل مشروع »بوتقة الصهر «الذي انعكس تكريساً للانقسامات اليهودية.

لقد مرّت إسرائيل بتغيّرات ديموغرافية ــ اجتماعية عميقة، أدت إلى تحول الكيان بشكل تدريجي من مجتمع علماني ــ اشتراكي ــ أشكنازي، إلى مجتمع يغلب عليه الطابع الديني والمحافظ واليميني، ودخول اليهود الشرقيين إلى مصاف النخب التي كانت حكراً على الأشكناز، هذا فضلاً عن زيادة قوة المستوطنين ونفوذهم السياسي .ومنذ تأسيسها حتى الآن، مرّت الدولة العبرية بثلاث مراحل أساسية متداخلة ومرتبطة بالتغيّرات الاجتماعية .

المرحلة الأولى تختصرها هيمنة التيار الاشتراكي ــ العلماني ــ الأشكنازي، والذي عُرف بـــ»التيار العمّالي«، وهو الذي أسّس إسرائيل فعلياً، وتمثّل بشكل رئيس بحزب »مباي «أو »المعراخ «و»العمل «وفق تسمياته اللاحقة .(واستمرت هذه المرحلة من عام 1948بل وما قبل الدولة (إلى عام .1977

المرحلة الثانية، هي مرحلة صعود اليمين وانقسام الواقع الاجتماعي والسياسي الإسرائيلي إلى معسكرين أساسيين :معسكر اليمين ويتزعمه حزب »الليكود«، ومعسكر اليسار ويترأسه حزب »العمل) «لا يعني ذلك أن حزب العمل هو حزب يساري .(وبدأت هذه المرحلة مع فوز حزب »الليكود «للمرة الأولى في تاريخ إسرائيل، وتشكيله الحكومة بالتحالف مع اليمين الديني في عام .1977واتّسمت بتعزّز نفوذ الحريديم، وانزياح اليهود الشرقيين نحو حزب »الليكود « الذي نجح في استقطابهم عبر خطاب اجتماعي، بعد يأسهم من حزب »العمل «خلال العقود السابقة التي حكم فيها إسرائيل .واستمرت المرحلة الثانية حتى عام .1999

بعد ذلك، بدأت المرحلة الثالثة التي من أبرز مزاياها تقلّص حجم الأحزاب الكبيرة »)الليكود « و»العمل («وتحولها إلى أحزاب متوسطة، فضلاً عن أفول النخب التقليدية التي حكمت الكيان منذ عام 1948 إلى عام 1977، مثل النخب اليمينية بصيغتها الجابوتنسكية)اليمين التصحيحي(، والتي مثّلها مناحيم بيغن في حينه .ومن أبرز تلك النخب ما كان يُعرف بـــ»أمراء الليكود«، من أمثال دان مريدور، وبني بيغن (ابن مناحيم بيغن.

على أنقاض هذا الأفول، شهدت إسرائيل صعوداً مطّرداً لِما يسمى تيار اليمين الجديد، في ظلّ قيادة نتنياهو ليس المقصود »حزب اليمين الجديد «الذي شكله نفتالي بينت مع إيليت شاكيد . ويتشكل هذا التيار ــ المعسكر من حزب »اليمين الجديد «، بالإضافة إلى الأحزاب الدينية

الحريدية والدينية القومية، والمستوطنين، وأعضاء الكنيست المتطرفين من «الليكود»، والجمعيات و«اللوبيات «القوية في أحزاب يمينية أخرى.

ويلاحظ، من خلال أداء تيار اليمين الجديد الحاكم حاليا في إسرائيل، أنه بذل جهوده للسيطرة على النخب ومفاتيح مؤسسات الدولة المختلفة، وهو ما برز بشكل واضح في محاولاته السيطرة على المحكمة العليا، وفي ما توعدت به وزيرة القضاء، شاكيد، من بذل مساعٍ جديدة لإعادة إنتاج محكمة عليا مغايرة في توجهاتها للمحكمة الحالية .

إن إسرائيل عادة تقدم نفسها على أنها دولة «يهودية ديموقراطية»، وكان الخطاب الرسمي المتواصل منذ عقود ينصبّ على أن أحد أهم أهدافها الحفاظ على قدر من «التوازن «بغض النظر عن واقعية هذا الشعار، وما إذا كان تهجير سكان فلسطين الأصليين واستبدال صهاينة مستورَدين بهم من «التوازن(!»، لكن الكيان بات عملياً أكثر يهودية، وأقلّ ديموقراطية . والقفزة الجديدة التي حققها اليمين الجديد، على هذا الطريق، تمثلت في سنّ قانون «يهودية الدولة»، الذي يعني في ما يعنيه ترجيح «القيم اليهودية «على «الطابع الديموقراطي «للدولة .

وتعتبر التعددية الأثنية -الدينية من أبرز سمات المجتمع الصهيوني، مجتمع المستوطنين المهاجرين الذين قدموا من مختلف أصقاع الدنيا حاملين معهم موروثاتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وألدينية .وتحت تأثير هذه التعددية المتنافرة، ظهرت التعددية الحزبية التي جسّدت واقع التشرذم السياسي في كيان العدو .وما من شك في أن الهجرات المتعاقبة والمتوالية صعوداً أو هبوطاً، من وإلى الكيان، قامت وتقوم بدور حساس وفعال لجهة الحفاظ أو عدم الحفاظ على تناسب هذه القوى الحزبية والسياسية وتوازناتها، وطبيعة توزعها واقتسامها على أساس المفاتيح الحزبية أي بحسب نسبة الأصوات التي يحصل عليها كل حزب أثناء الانتخابات العامة .والواقع أن الهجرات تتسبب غالباً بحالات من عدم الاستقرار

الاجتماعي والسياسي، لاسيما على ضوء سعي المهاجرين الجدد)حالة اليهود الروس بصورة خاصة (إلى تحسين أوضاعهم ومواقعهم في سلم الأفضليات الاجتماعية .ومع مرور الزمن، من الطبيعي أن يتحول المهاجرون الجدد إلى مهاجرين قدماء، وينخرطون بالتالي في لعبة تقاسم "الجبنة "الداخلية، بعد أن تخف تأثيرات الأحزاب التي استقبلتهم للمرة الأولى عليهم .وهنا تبدأ رحلة البحث عن ارتباط جديد بحزب جديد يرضي تطلعاتهم المستقبلية .وبفعل تشرذم المصالح، تشرذمت الخريطة الحزبية والسياسية الإسرائيلية، حتى باتت تحفل بمختلف أنواع الأحزاب التي يمكن تصور وجودها في قارة بأكملها، بحيث بات من الصعب الإتيان على ذكر أيديولوجيا ما في العالم من دون أن نجد لها تجسيداً في أحد الأحزاب الإسرائيلية سواء كانت علمانية أو دينية، يسارية أو يمينية، وسطية أو شوفينية أو ليبرالية الخ...

لقد أشارت الأدبيات الصهيونية إلى الصراع الذي دار بين الجيل المؤسس للكيان ألغاصب في تحديد الهوية اليهودية واحتدام الصراع بين الصهيونية الدينية والصهيونية العلمانية .بيد أن الصهيونية السياسية اعتبرت حركة تحرر للشعب اليهودي وتجمع في داخلها مختلف المركبات اليهودية ولكنها في الحقيقة جمعت بين متناقضات وعاشت منذ اللحظة الأولى لولادتها أزمة هوية وفشلت في عملية بناء وصياغة هوية جماعية مشتركة لجميع المركبات اليهودية، وقد برز هذا الصراع في الخلاف الذي نشب عند الإعلان عن تأسيس المؤسسة الإسرائيلية بحيث رفض الحريديم والمتدينون الإعلان عن دستور يقضي بوجود هوية علمانية غير دينية للكيان الإسرائيلي .وعلى هذا الصعيد برى بعض ألدارسين أن الصراع بين العلمانيين والمتدينين يشتد عندما تخف شدة المخاطر الخارجية وبالتالي يؤثر سلبيا على صيغة التعايش داخل المجتمع اليهودي، وقد رفض بن غوريون، أول رئيس حكومة إسرائيلية، الفصل بين الكنيس والدولة مما يؤكد على الارتباط المتناقض بين الصهيونية السياسية وما بين الإرث الديني والتاريخي

للشعب اليهودي، بحيث يدخل الدين كمركب أساسي ومكون رئيس في تحديد القومية أو ما يسمى بالأمة اليهودية، وهذا ما حاولت الصهيونية السياسية تداركه من خلال بوتقة صهر تحوي جميع الاختلافات والتوجهات الفكرية والإيديولوجية ولكنها فشلت مما أدى إلى توسيع وتمدد الصراع الداخلي بين العلمانيين والمتدينين .وقد تطور ذلك وتجسد في مدارس دينية وفكرية تختلف كل منها عن الأخرى .بعضها أتخذ من الصهيونية عقيدة له كأحزاب : الاتحاد القومي، البيت اليهودي والمفدال، وبعضها تصالح مع الصهيونية مثل "اغودات يسرائيل "و "ديغل هتوراة"، في حين رفض تيار ديني ثالث التصالح مع الصهيونية وأتخذ منها موقفا عدائيا مثل "ناطوري كارتا."

وهكذا يشكل التداخل ما بين السياسة والدين تناقضاً في الحالة الإسرائيلية الصهيونية مما أطلق عليه البعض "تسييس الدين في الدولة، وتديين الدولة في السياسة ."وأدى الانقسام الإثني داخل المجتمع اليهودي لنشوء تيارات دينية وجدت تعبيراتها السياسية في أحزاب دينية اشكنازية غربية مثل "ديغل هتوراة "وأخرى سفارادية شرقية مثل حزب "شاس"، وبالتالي احتدم الصراع بين التيار الديني والعلماني في الاختلاف الذي ظهر حول تعريف من هو اليهودي ليمتد ويصل إلى طبيعة الدولة وهويتها، ويتمركز بين العلمانيين والمتدينين في ثلاثة قضايا مركزية وهي :اولا :الهوية وتعريف من هو اليهودي، فيرى المتدينون أن اليهود هم الأشخاص المقتنعون باليهودية والملتزمون بواجباتهم الدينية، أما العلمانيون فيعرفون اليهودي على أنه الشخص الذي ينتمي للشعب اليهودي بالمعنى العام للكلمة .ونقطة الخلاف الثانية هي حول مفهوم الشعب فيرى المتدينون أن وحدة الشعب تقوم على أساس الأمة المقدسة أما الصهيونية السياسية فحاولت أيجاد حل بافتراض اليهود شعباً وبحثت عن رابط جامع لهذا الشعب فوجدته في الدين اليهودي .أما نقطة الخلاف الثالثة فتمركزت حول طبيعة الدولة اليهودية .ففي حين أن

المتدينين اليهود أرادوا إسرائيل دولة دينية تستمد قوانينها من الأحكام الشرعية اليهودية ومن التوراة أراد العلمانيون إنشاء دولة صهيونية لا تشكل الشريعة اليهودية مصدر أحكامها وقوانينها .وتشير الدراسات إلى أن حرب عام 1967أحدثت تغييرات جذرية في موقف التيار الديني عموماً والأرثوذوكسي خصوصاً في مسألة الاعتراف بدولة إسرائيل، وحدث تطابق بين "أرض إسرائيل "كمفهوم ميتافيزيقي يهودي وبين دولة إسرائيل كمفهوم سياسي علماني واقعي مما أدى إلى تعاظم دور القوى السياسية الدينية وحضورها فاشتدت حملة الاستيطان ونهب الأراضي العربية الفلسطينية وزاد التطرف باتجاه الداخل الفلسطيني بشكل خاص تحت عناوين وذرائع دينية أصولية.

مهما يكن من أمر، فإن الأحزاب الصهيونية الأصلية كانت أحزاباً علمانية، لكنها أرادت تحويل الدين إلى قومية على عكس الأحزاب العلمانية في العالم التي لا تعتبر الدين عنصراً من عناصر تكوين القومية .ومع ذلك فإن من غير الممكن فهم الأحزاب الصهيونية من دون الأخذ في الاعتبار حضور الدين فيها، وحتى إسرائيل نفسها، لا يمكن فهم سياساتها من غير اكتشاف نصيب الخصوصية الدينية في قراراتها السياسية .وفي هذا السياق توجد مفارقة عجيبة : فالأحزاب العلمانية الاسرائيلية مثل الليكود لا تطالب بفصل الدين عن الدولة .والأحزاب الدينية السلفية)الحريدية (التي كانت ترفض الصهيونية كحركة علمانية صارت متصالحة مع الدولة الصهيونية مثل حزب "اغودات اسرائيل) "رابطة اسرائيل (التي ظهرت في النمسا سنة 1912، ووقفت ضد الصهيونية، ورفضت الانتقال إلى فلسطين، وعارضت برنامج "بازل " الصهيوني .لكنها في سنة 1937غيرت مواقفها، وراحت تبدي عدم اعتراض على قيام دولة لليهود في فلسطين.

من ناحية أخرى نجد أن الأيديولوجية الصهيونية تتنافى بشكل كبير مع القيم الدينية عند اليهود المتدينين .وهذه الحقيقة أظهرتها الدراسات والأبحاث على إختلافها، فعند تأسيس الحركة الصهيونية اليهودية ظهرت عدة حركات عرفت بحركات الرفض الديني اليهودي للصهيونية، وما زال حتى اليوم هناك بعض اليهود المتدينين يرفضون الفكرة من أساسها، بل ويقفون ضد ما دعت إليه الصهيونية من إنشاء وطن قومي لليهود .وما زال هذا التيار موجوداً حتى الأن وإن اعتراه الضعف والوهن بسبب المصالح والمكاسب التي حققتها الصهيونية لليهود منذ نشأتها .وينطلق هؤلاء المتدينون الأصوليون من مقولتين، الأولى قالها **الحاخام حاييم هاليفي**، وهي أن على اليهودي الملتزم "ألا ينضم إلى الأشرار، أولئك هم الصهاينة "، وألثانية أطلقها **الحاخام غور**، وتعتبر أنه "بالنسبة إلى طائفة الصهيونيين، فقد تنظمت الآن بقوة، وأعلنت أن هدفها اقتلاع أسس ديانتنا، وعلى شعب إسرائيل ألا ينضم إلى مغامرة تهدد أسس الدين ." والحاخامان هما من آباء ومؤسسي المدارس الدينية الليتوانية .

6-مساهمات حريدية:

اكتسبت الأحزاب الدينية، من خلال القوة الفاعلة التي حققتها في التمثيل الحزبي والاجتماعي، مجالا واسعا للمناورة إلى حدّ أنها بدأت تتحدث جهارا عن احتمال تعديل اتفاقية "الوضع القائم "التي عقدت ما بين بن غوريون والحاخام ليفين ممثلا حزب اغودات يسرائيل ذي النزعة اليهودية الرسمية عام 1947، وهي الاتفاقية التي أرست ملامح العلاقة ما بين الدين والدولة في إسرائيل منذ ذلك الحين وحتى الآن، وخصوصا في قضايا التربية والتعليم والأحوال الشخصية، وذلك بهدف دفع الكيان أكثر فأكثر للتحول إلى دولة دينية واضحة المعالم، أو إلى قيام دولتين وشعبين .وفي هذا السياق يقول عضو الكنيست ووزير الخارجية في

حكومة باراك السابقة واستاذ العلوم السياسية في جامعة تل أبيب، **شلومو بن عامي** " :ان المجتمع الذي أنشأه الآباء المؤسسون من الصهاينة وأرادوا أن يكون بوتقة صهر تمتزج فيها مختلف الثقافات واللغات، تحول إلى مجتمع متعدد الأعراق ومتعدد الثقافات ومتعدد الطوائف . لقد تغيرت وتفتت الصورة الاسطورية المأمولة لتحل محلها صور اخرى عديدة لكل منها شرعيتها بين اليهود والعرب والمتشددين دينيا (الحريديم) والقوميين الدينيين غوش ايمونيم والتقليديين والعلمانيين وغيرهم ممن تمتد جذورهم إلى أصول عرقية مختلفة مثل السفاراديم والاشكنازيم والمهاجرين الروس والاثيوبيين الفلاشا وغيرهم .وقد أدى هذا التفتت للصيغة الاسرائيلية إلى تشرذم بين ثقافات وطوائف مختلفة، ولهجات متباينة ومواقف متصارعة تجاه الدولة اليهودية ."ويضيف **بن عامي** أن هذه الانشقاقات "تؤهل لحدوث انفجارات عنيفة داخل المجتمع ."أما **الحاخام يسرائيل هارئيل**، رئيس مجلس المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وهو أحد الحاخامات القلائل الذين أدانوا اغتيال رابين عام 1995فيرى أنه "يوجد وطنان آخذان بالتكون في إسرائيل :وطن الاسرائيليين ووطن اليهود .أما الاسرائيليون فهم أغيار غوييم غرباء يتكلمون اللغة العبرية لا أكثر ولا أقل .وقد أنهكتهم الحروب وسئموا منها، ونسوا الصهيونية، ولم يعرفوا اليهودية يوما، وقد جاء رابين ليقول لهم فوق ذلك كله أن لا خوف على أمن إسرائيل، وأن في وسعهم أن يطمئنوا بعد اليوم إلى أنهم لن يرحلوا عن هذه البلاد، فماذا بقي لهم إذن بعد هذا؟ يبقى لا شيء، يبقى الفراغ المطلق وهو فراغ لن تستطيع العلمانية أو الديموقراطية أن تسده، فكلاهما لا تعتبر من القيم البنيوية الأساسية للشعب اليهودي .وبمقدار ما كنا نقترب من تنفيذ اتفاقات أوسلو كان يبدو واضحا للفريق الأول، فريق المنتمين إلى وطن الاسرائيليين، أن الأرض قد غدت عقبة في وجه التطبيع، بينما كان يبدو للفريق الثاني، فريق المنتمين إلى وطن اليهود، أن التطبيع خطر على اليهودية الاسرائيلية ."

لقد أدت الصهيونية الدينية في إسرائيل والمتمثلة في حزبي همزراحي وهابوعيل همزراعي دورا بارزا في حرب 1948ضد المجتمع الفلسطيني وذلك من خلال الكيبوتس الديني الذي ساهم في المعارك والعمليات الإرهابية .وفي هذا المجال قام **الحاخام موشيه شابيرا** بدور بارز في توجيه أنشطة عصابات الهاغانا وآتسل .وقام **الحاخامان شابيرا وفيشمان** بتمثيل الحزبين الدينيين في حكومة الحرب الاسرائيلية التي أعلنت عام 1948.وبعد اندماج الحزبين المذكورين ضمن حزب واحد هو حزب المفدال)الديني القومي (عام 1956شارك هذا الحزب الديني الصهيوني في جميع الحكومات الاسرائيلية، ما خلا فترة قصيرة ما بين 1958و 1959 عندما أدى الجدال الذي ثار حول مسألة :من هو اليهودي؟ إلى انسحابه المفاجىء والمؤقت من الائتلاف الحكومي، وهذا الحزب متأرجح باستمرار في مواقفه الداخلية ما بين حزبي العمل والليكود، وهو يحاول تسويغ هذه المواقف من خلال الإدعاء بأن مشاركته الدائمة في الحكم تتيح له حماية المصالح الدينية بشكل افضل مما لو كان في المعارضة .وهكذا فالمفدال خاصة والاحزاب الدينية عامة عملت وتعمل على قولبة الشريعة اليهودية لتتلاءم مع دولة علمانية كافرة ومعتدية وذلك في سياق إدعاءاتها بأنها تسعى لإضفاء الطابع اليهودي على أسلوب الحياة في إسرائيل سلماً أو حرباً.

ويصف الكاتب اوري افنيري حزب المفدال الديني المتطرف في صهيونيته بقوله " :إن الجناح الفعال فيه ذو لون شوفيني غامض وهو الجناح الذي يملي على الحزب الخط والأسلوب." وتتضح شوفينية هذا الحزب وتطرفه من خلال مواقفه من قضايا الاستيطان في المناطق المحتلة ومن الحروب العدوانية التي شنتها اسرائيل ضد الشعوب العربية ومن مسألة ضم المناطق المحتلة عام 1967.فهو من المؤيدين المتحمسين للنشاطات الإجرامية التي تقوم بها عصابات المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة .وكان في طليعة المتحمسين لحربي عام

1956و 1967ولغزو لبنان عام 1982، وهو من مؤيدي أتباع سياسة القبضة الحديدية والأرض المحروقة والتصدي بكل عنف للمقاومة الوطنية في الدول العربية كافة، وهذا على الرغم من تعرض الحزب منذ العام 1968 للعديد من الانشقاقات والتراجع في قوته التمثيلية في الكنيست.

والجدير بالذكر أن هذا الحزب اعتبر احتلال الاراضي العربية عام 1967بمثابة انجازات عن طريق تحقيق "الوعد الالهي "لليهود، وهو يطلب تكريس هذا الاحتلال من خلال حديثه عن "الحقوق التاريخية الدينية "وعن ضرورة تأمين الحدود الآمنة .وفي العام 1948طرح برنامجاً يتمحور حول الاستيطان وزيادته في المناطق المحتلة.

أما بالنسبة لحزب شاس الخاص باليهود الشرقيين الذي برز على الساحة الحزبية الاسرائيلية عام 1984، فيعبر عن مواقفه الأساسية الحاخام الراحل عوفديا يوسف الذي أصدر عام 1989 فتوى شرعية تقول" :إنه اذا إتضح بما لا يدع مجالا للشك أنه سيحدث سلام حقيقي بيننا وبين جيراننا العرب إذا ما أعيدت لهم أراض، وفي حين يوجد خطر بنشوب حرب إذا لم تعد هذه الأراضي، فيجب إعادة الأراضي لهم، فالحفاظ على حياة الإنسان يتقدم على أولوية الاحتفاظ بالأرض ."وتعتمد كتلة وزراء شاس حتى اليوم على هذه الفتوى في تحديد مواقفها من السلم والحرب مع العرب، إلا أن مثل هذه المواقف لا تنفي بالطبع المضمون العنصري لمواقف الحزب الذي يشبه العرب والفلسطينيين تارة بالافاعي وتارة اخرى بالحشرات.

من ناحية أخرى يؤكد العديد من الباحثين الاسرائيليين على العلاقة المباشرة بين استمرار حكم اليمين المتطرف والمتدينين الحريديم)الذي بدأ منذ العام (1977وبين السيرورات السلبية البارزة التي يعاني منها الاقتصاد والمجتمع الإسرائيليان خلال العقود الأخيرة، وفي مقدمتها تدني مستوى الحياة وتراجعه باستمرار، وتدني مستوى التعليم والتراجع المستمر في الجهاز

التعليمي ــ التربوي والأزمة الخانقة في الجهاز الصحي عموما، وفي المستشفيات الحكومية بوجه خاص، بحيث أنه إذا ما واصلت حكومات اليمين غض الطرف عن الخطر الذي يمثله جهاز التعليم الحريدي ومناهجه على مستقبل إسرائيل، فستكون هي المسؤولة عن تحويل إسرائيل إلى دولة متخلفة في عداد دول العالم الثالث.

وتؤكد المعطيات التي أفرزتها الانتخابات الأخيرة، مسألة تعاظم قوة أحزاب الحريديم، والتي تجسدت في مجريات المشاورات التي جرت بين حزب الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو وبين حزبي الحريديم الأساسيين (يهدوت هتوراة وشاس) لتشكيل ائتلاف حكومي جديد تمهيدا لانضمامهما إلى الحكومة الإسرائيلية الجديدة .وكان من المتوقع أن تؤدي النتائج إلى زيادة عدد الحقائب الوزارية والوظائف الرسمية الرفيعة جدا التي سيحصل عليها الحريديم؛ وإلى زيادة الميزانيات الحكومية التي تحصل عليها المدارس والكليات الدينية التابعة لهم .وقد اعتبرت دراسة أعدها البروفسور دان بن دافيد، رئيس "معهد شورِش للدراسات الاقتصادية ــ الاجتماعية "وأستاذ السياسات العامة في جامعة تل أبيب، على النتائج التي تمخضت عنها الانتخابات البرلمانية العامة التي جرت في إسرائيل يوم 9نيسان الماضي لانتخاب الكنيست الـ 21، أن النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات إنما تشكل "مؤشراً مقلقاً إلى ما هو آت إذا لم يبدأ اليمين واليسار في إسرائيل بالعمل المشترك سوية للوقوف بوجه تفاقم قوة المتدينين الحريديم في اسرائيل ."ويؤكد معد الدراسة، التي نُشرت تحت عنوان "حربان وديموغرافيا ــ نظرة بعيدة المدى إلى نتائج الانتخابات الأخيرة في إسرائيل "، على أن "الحكومة الإسرائيلية تدفن رأسها في الرمل، عوضاً عن التحديق في الواقع ورؤيته على حقيقته، بما يبعث على قلق حقيقي عند النظر نحو المستقبل ."أما الحربان اللتان يقصدهما الباحث في العنوان فهما عدوان حزيران 1967وحرب تشرين الاول 1973، إذ يقول إنه "في مطلع السبعينات، بين الحربين

الكبيرتين، كان الوضع في إسرائيل أفضل مما هو عليه الآن بكثير !"فمثلاً، كان معدل الأسرّة في المستشفيات للفرد الواحد أكثر مما هو الآن بـــ 80%، وكان معدل أعضاء السلك التعليمي الرفيع في الجامعات للفرد الواحد أكثر مما هو عليه الآن بضعفين ونصف الضعف، وهذا على الرغم من أن معدل الصرف العام المدني في تلك الفترة كان مساوياً لمعدله اليوم .وهذا يؤشر على التحول الكبير والحاد الذي حصل في ترتيب الأولويات القومية الإسرائيلية في كل ما يتصل بالبنى التحتية المفتاحية، مثل :التعليم، المواصلات والصحة ."

ويؤكد البروفسور بن دافيد أن العلة الأساس تكمن في تغيير سلم الأولويات القومية : المصروفات الباهظة جدا في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ 1967، المبالغ الكبيرة جدا التي تدفعها الدولة لتمويل جهاز التعليم لدى الحريديم، والذي لا يؤهل قوى بشرية ملائمة لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل، إضافة إلى الارتفاع المتواصل في حجم ميزانيات الرفاه المخصصة للعائلات الحريدية الفقيرة بشكل خاص.

وتبين الدراسة، في واحدة من أبرز خلاصاتها، أن حصة كتلة اليمين ــ المتدين من مجمل عدد الأصوات قد ارتفعت بصورة حادة في العام 1977، لدى انتصاره في الانتخابات العامة للمرة الأولى في تاريخ إسرائيل، لكنها تشهد انخفاضاً متواصلاً منذ ذلك العام، باستثناء معركتي الانتخابات الأخيرتين فقط 2015)و .(2019وفي المقابل، انخفضت حصة كتلة الوسط ــ اليسار بصورة حادة جدا في العام 1977ولا تزال تشهد تراجعاً مستمراً منذ التسعينات وصل إلى ذروته في الانتخابات الأخيرة بحصول هذه الكتلة على نحو الثلث فقط من إجمالي أصوات المقترعين في إسرائيل.

وتؤكد الدراسة أن العامل الحاسم في الانتخابات الإسرائيلية وفي المنحى المذكور أعلاه خلال العقود الأخيرة هو "توجه المتدينين نحو اليمين، وخاصة منهم الحريديم، الذين ازدادت نسبتهم

من مجموع الأصوات)أصحاب حق الاقتراع (بأكثر من ثلاثة أضعاف، منذ السبعينات .”وفوق هذا :مع أن نسبة التصويت بين الحريديم هي الأعلى في البلاد عامة، من بين جميع الفئات المختلفة، إذ بلغت في الانتخابات الأخيرة أكثر من 80%، إلا أن مجموع عدد الأصوات الذي حصل عليه حزبا الحريديم)الحزبان المركزيان :يهدوت هتوراة وشاس (يعادل 100%من عدد الحريديم في سن 18عاما وما فوق، مما يعني بوضوح أن كثيرين من غير الحريديم صوّتوا لحزبيّ الحريديم!

والتغيرات التي حصلت في موازين القوى السياسية في إسرائيل منذ انتخابات العام 1977 نتجت عن الميل الشديد والمتزايد نحو اليمين، وهو ما تسارع وتعزز في حزب “المفدال ”)حزب المتدينين الوطنيين الأول (والأحزاب الدائرة في فلكه، كما نتجت عن القوة المتصاعدة بسرعة لأحزاب الحريديم .فقد أصبحت هذه الأخيرة، فعليا، القوة المقررة في هوية الحكومات الإسرائيلية ورؤسائها، ابتداء من العام 1977حتى الان .وهذا الارتباط معها، بالذات، هو الذي يمكّن إحدى الكتلتين المركزيتين)اليمين ــ المتدين واليسار ــ الوسط (من السيطرة على مقاليد السلطة والحكم في إسرائيل .وبالنظر إلى النتيجة النهائية في كل ما يتعلق بالكتلتين السياسيتين الكبرتين)اليمين ــ المتدين واليسار ــ الوسط (، يتبين أن أحزاب المتدينين والحريديم، التي بدأت تعرّف نفسها بأنها “شريكة طبيعية ”لحزب الليكود في الحكم، فقد منحت كتلة الأحزاب اليمينية والمتدينة ما يعادل 54%من مقاعدها في الكنيست الـ 21، وضمنت بذلك حكومة أخرى في إسرائيل مكونة من تحالف هذه الأحزاب .ولولا سقوط عدد من أحزاب اليمين والمتدينين لعدم نجاحها في تجاوز عتبة “نسبة الحسم ”، لكانت كتلة اليمين ــ المتدينين قد حصلت على عدد أكبر من المقاعد وعززت سلطتها.

7-خلاصة ونظرة إلى المستقبل:

تجدر الإشارة إلى أن الأحزاب الدينية الحريدية وفّرت للكيان الصهيوني مستلزمات جموحه الإمبريالي الإستعماري في حين كان الآباء المؤسسون لهذا الكيان كلهم تقريبا ملحدين غير مبالين بالدين، على الرغم من أن تشريعهم للمشروع الصهيوني برمّته أتى من الحكايات والأساطير والمدونات التوراتية التي وجدت لها صدى لدى ما "يسمى الصهيونية المسيحية" المتمثلة في المذهب البروتستانتي الانكليكاني .ومنذ العام 1967حولت الصهيونية الدينية، التي غالبا ما توصف بالنزعة المسيحانية الخلاصية والاصولية، الخطابة الصهيونية الهرتسلية من الطموح العلماني لإنشاء "دولة اليهود "ذات السيادة، إلى استعادة "أرض اسرائيل الكاملة" بحسب سفر الرؤيا .وتطورت الأصولية اليهودية الحريدية ورافقت نجاحات الصهيونية في حروبها واعتداءاتها على الدول العربية، وتحولت إلى قوة سياسية وثقافية رئيسة على الساحة الاسرائيلية لها بالغ التأثير في مواقف والتزامات الكثيرين من القادة الاسرائيليين من سياسيين وعسكريين في شتى المجالات والمناسبات.

وهكذا ترددت التصريحات والدعوات والتحريض السياسي والديني بشأن وجوب أن يستمر الشعب الاسرائيلي في المعارك التوراتية القديمة لاستيطان "ارض اسرائيل الكاملة "التي يمكن اكتسابها بالجمع ما بين الايمان الديني والقوة العسكرية تحت شعار " :ارض اسرائيل لشعب اسرائيل بحسب توراة اسرائيل "بقوة جيش اسرائيل .وفي الوقت الراهن تؤكد الدراسات الاسرائيلية على أن الصورة الديمغرافية في إسرائيل تشهد تغيرات متسارعة وعميقة .فبالرغم من أن الحريديم يشكلون 7%فقط من أبناء الـ 20عاماً وما فوق في الكيان، إلا أن أولادهم يشكلون 20%من مجموعة الأولاد في سن 0حتى 14عاماً .وفي الجو السياسي العام السائد في إسرائيل اليوم، لا يبدو أن أيا من الكتلتين الكبريين)اليمين ــ المتدين واليسار ــ الوسط (

تجرؤ على مجرد التفكير في تشكيل حكومة بدون أن يكون الحريديم جزءاً اساسيا منها .وتحذر هذه الدراسات من أنه ‘‘من بين جميع الشروط النهائية التي يضعها الحريديم في مقابل انضمامهم إلى الائتلاف الحكومي، فإن الشرط الأكثر إشكالية بالنسبة لمستقبل إسرائيل هو مطلبهم بأن لا يتمتع أولادهم ــ وخصوصا الأبناء الذكور ــ بحقهم الأساس في تعلّم المواضيع الأساسية التي يمكنها أن تتيح لهم فرصاً تشغيلية عندما يبلغون .’’وتضيف هذه الدراسات بانه : ‘‘ليس ثمة بين الدول المتطورة كلها أية دولة ــ عدا إسرائيل ــ يمكن أن تسمح بمثل هذا الخرق الفظ لمتطلبات التعليم الإلزامي فيها !’’وإذا كان الواقع السياسي الراهن يتيح مثل هذه الإمكانيات المقلصة جدا للتغيير، فمن الممكن أن نتخيل مدى شح إمكانيات التغيير المستقبلية حين يصبح أولاد اليوم بالغين .وإذا لم يكن هذا وحده كافيا، يمكن النظر إلى التوقعات الديمغرافية التي نشرها المكتب المركزي للإحصاء والتي تتوقع أن يشكل الأولاد الحريديم نصف مجموع الأولاد في إسرائيل، في غضون جيلين اثنين فقط.

وتختم هذه الدراسات بالقول‘‘ :علاوة على جميع الاسقاطات المترتبة على تركيبة سكانية كهذه على النسيج الاجتماعي في إسرائيل، ثمة لهذه التوقعات الديمغرافية جانب اقتصادي هام جدا أيضا .فإذا كان الأولاد الحريديم لا يتعلمون اليوم المواضيع الأساسية والضرورية)العلوم واللغات(، فمن سيكون الأطباء الذين سيقدمون العلاجات في المستقبل ومن سيكون المهندسون الذين سيصونون الاقتصاد الحديث؟ وهذا من دون أن نذكر حتى السؤال الأساس :من أين ستأتي الموارد الهائلة اللازمة للاهتمام بالفئات السكانية الفقيرة التي تزداد باستمرار؟؟ ....إن مستقبل دولة إسرائيل مرهون بمدى استعداد الغالبية التي منحت أصواتها للحزبين الكبيرين)الليكود و’’أزرق أبيض (’’للبدء بالعمل المشترك للتركيز على الصورة الكبيرة وعلى المستقبل الجماعي للدولة.’’

في الختام لابد من الاشارة الى المخاوف التي يؤكد عليها بعض الباحثين من أن التيار الديني الصهيوني يهدد مستقبل الممارسة الديموقراطية في إسرائيل من خلال رفض الديمقراطية وقيمها، والسعي المعلن لتحويل إسرائيل إلى دولة دينية يهودية تحتكم إلى تعاليم الشريعة، إضافة إلى تعاظم خطر تمرد المستويات الأمنية المتدينة على المستويات السياسية المنتخبة بفعل تعاظم هيمنة أتباع التيار الحريدي على العديد من المواقع القيادية في الجيش الإسرائيلي، بحيث ان هذا التيار بات يدفع فعلاً نحو إشعال حرب دينية، عبر الدعوة الصريحة لاستهداف المقدسات الإسلامية في فلسطين وتدميرها، وتشكيل هيئات وحركات تعنى بشكل خاص بتدمير المسجد الأقصى المبارك، والمس بنبي الإسلام الاقدس)ص (وتجريحه، والسخرية من الدين الإسلامي، إضافة إلى أن تنامي دور التيار الديني الصهيوني مما سيزيد من عزلة إسرائيل وسيضعف مكانتها الدولية، كما أنه سيحبط فرص تحقيق تسوية سياسية للصراع، ويدفع إسرائيل لشن مزيد من الحروب على العالم العربي .

وثمة أساس للاعتقاد بأن تعاظم دور التيار الديني الصهيوني الحريدي قد يفضي لتعرض الفلسطينيين وقطاعات من العرب للإبادة الجماعية، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال ارتكاب عناصر هذا التيار بتوجيهات مباشرة من المرجعيات الدينية مجازر بحق الفلسطينيين، علاوة على دعوة هذه المرجعيات لإقامة معسكرات لإبادة الفلسطينيين جماعياً، وتحمس هذا التيار لاستخدام مخزون السلاح النووي في الترسانة الحربية الإسرائيلية في الحروب المستقبلية ضد العرب وسائر المسلمين، كما أن اندفاع أتباع التيار الديني الصهيوني نحو المواقع القيادية في الجيش والمؤسسة الأمنية يسهم في تمكين هذا التيار من تحقيق تصوره إزاء التعامل مع الفلسطينيين والعرب والمسلمين في حروب المستقبل .كما أن التيار الديني الحريدي يعمل باستمرار لاختراق مؤسسات الدولة المختلفة على نطاق واسع من أجل لعب دور حاسم في

تصميم السياسات الداخلية، إذ تمكن هذا التيار من تعزيز الطابع الديني اليهودي للدولة، من خلال تمرير القوانين والتشريعات التي تضمن احترام الدولة لتعاليم الشريعة اليهودية، وتعديل القوانين القائمة بما يحقق هذا الهدف، وتكريس الاندماج بين الدين والدولة، إضافة إلى رفد النشء اليهودي بالقيم الدينية كما يراها التيار الديني الاصولي نفسه، وتعزيز مكانة القضاء الديني، وتعاظم مكانة التعليم الديني ومؤسساته، والتزام الدولة بتمويل هذا التعليم رغم استقلاله التام عن الدولة، واضطلاع المرجعيات الدينية بدور مركزي في الحياة العامة.

وجملة القول أن الأحزاب الدينية قد استطاعت أن تمارس دورًا فاعلاً فى الحياة السياسية فى "إسرائيل - "خلال المراحل الأربع -يفوق قوتها البرلمانية فى الكنيست، ويتعدى حجم جمهورها الإنتخابي، حيث شكلت دومًا القوة البرلمانية التي لا يمكن لأي حزب من الحزبين الكبيرين أن يشكل الحكومة بدونها .كما يمكن القول أن هذه الأحزاب قادرة على مضاعفة قوتها، وتعزيز مواقعها فى الحياة السياسية .ولهذا فليس من المستغرب أن نسمع أصواتًا من داخل المعسكر الديني تتنبأ بأنه فى غضون عشرة أعوام سيظهر رئيس وزراء من حزب ديني.